الجامعة العربية وقضية فلسطين من 1945م إلى 1947م

أ.الهادي العربي علي جامع
جامعة المرقب كلية/ الآداب والعلوم قصر خيار
قسم التاريخ

تمهيد:

تناول هذا البحث التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال تلك الفترة، والتي تزامنت مع تأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945م، فكانت القضية الفلسطينية أول اختبار حقيقي واجهته الجامعة، موضحاً تلك الجهود عبر الاجتماعات على مستوى القمة أو على مستوى المندوبين، وكيف تعاملت الجامعة مع تلك التطورات، وتعامل الجامعة لم يكن بالمستوى المطلوب نتيجة خلل في الميثاق، وبالتالي فشلت الجامعة في كل جهودها بالخصوص، ممّا أفسح المجال للتدخلات الخارجية وعلى رأسها الأمم المتحدة.

مقدِّمة:

تعتبر الجامعة العربية من أقدم المنظمات الإقليمية التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم إنشاؤها قبل منظمة الأمم المتحدة بحوالي ثلاثة أشهر، وقبل منظمة الوحدة الإفريقية بثمانية عشر عاماً، وهي المنظمة الوحيدة التي أُنشئت على أساس قومي، وقد كانت الفكرة في البداية هي خلق كيان عربي وحدوي، وتمثل ذلك في مطالبة بعض قادة الدول العربية مثل الأردن والعراق من بريطانيا بضرورة مساعدة العرب في الحصول على الاستقلال والأخذ بأيدي العرب نحو التحرر مقابل مساعدة العرب لها ضد العدو التقليدي تركيا صاحبة السيادة على أغلب أجزاء الوطن العربي في تلك الفترة.

كانت بريطانيا وعلى عادتها دائماً تنكث بوعودها للعرب مثل ما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية كان الوطن العربي جزءاً من ساحتها وخوفاً من العرب أن تنتهي الحرب ولا يتحصّلوا على أي مكسب سياسي نظير مساعدتهم لدول الحلفاء، وظهور عنصر جديد على الساحة العربية والمتمثل في العصابات الصهيونية وما يقومون به من حملات اغتيال ضد المواطنين العرب والاستيلاء على أراضيهم؛ لذلك تكررت دعوة العرب من قادة ومثقفين إلى ضرورة منح العرب الاستقلال وبناء الدولة العربية الواحدة؛ للوقوف أمام المطامع الاستعمارية بشكلٍ عام والصهيونية بشكلٍ خاص.

حاولت الدول الاستعمارية استغلال رغبة العرب في التحرر وذلك لاستمالتهم إلى جانبها في الحرب العالمية الثانية حين بدأت في شكل رسائل وتصريحات وُجِّهت إلى القادة العرب آنذاك واعدين إيّاهم بتحقيق أمنيتهم في الوحدة والاستقلال، ومن ذلك ما جاء على لسان وزير خارجية بريطانيا (أنطوني إيدت) في 29- 05 – 1941م أمام مجلس العموم البريطاني بأنّ: "العالم قد خطا خطوات عظيمة إلى الأمام منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وأنّ كثيراً من المفكرين يرغبون أن تحقق الشعوب العربية درجة من التقارب أكبر ممّا هو عليه الوضع الآن، وهم من أجل ذلك يعوِّلون على مساعدتنا، وإنّ مثل هذا النداء الصادر من

أصدقائنا لا يمكن أن يظل بلا استجابة، وإنَّه ليبدو لي من الطبيعي والعدل أن تُدعّم العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية، وسنقوم بتقديم المعونة الكاملة لأي خطة تتمتع بالتأييد التام(هارون، 1980م، ص 17).

من خلال هذا التصريح يتضح لنا بأنَّ فكرة إيجاد كيان عربي وحدوي والذي انبثقت منه فكرة الجامعة العربية، كان بعلم ومباركة بريطانيا.

تمّ تحديد الموقف البريطاني مرَّة أخرى في تصريح ثاني لنفس الشخص سنة 1943م والذي كان أكثر وضوحاً من سابقه (هارون، 1980م، ص 17).

إنّ المتتبع للسياسات البريطانية بخصوص فلسطين لا يعدمه الدليل على مدى انحياز تلك السياسة إلى الصهاينة، ومحاولة تحقيق ما وعدتهم به سابقاً بوعد بلفور، وبالتالي فهي لا تقيم أيِّ وزن للحكام العرب الموالين لها في تلك الفترة خصوصاً في العراق والأردن ومصر، بل إنّها حاولت وضع العرب داخل كيان سياسي تكون هي المتحكمة في قراراته، بدليل أنّها لم تأخذ أي قرار يتخذه العرب بخصوص فلسطين عبر جامعتهم مأخذ الجد، بل كثيراً ما كانت تتخذ مواقف مناهضة للعرب ومنحازة إلى الصهاينة، ولعدم قدرة العرب على ترجمة قراراتهم إلى خطوات عملية، حيث إنَّهم كانوا في أغلب الأحيان يهددون بريطانيا وأمريكا بأنَّه إن لم يتم الاستجابة لأي قرار عربي صادر عن الجامعة العربية بخصوص إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية، سوف ينعكس ذلك سلباً على العلاقات الجيدة مع تلك الدول.

وهذا ما جعل تلك الدول تتلاعب بعواطف العرب بإصدار التصريحات والوعود بأنّها سوف تعمل على إيجاد حلول ترضي كل الأطراف، وأنّها لن تتصرف إلاّ بمشورة العرب ورعاية مصالحهم مثل ما صرّح به الرئيس الأمريكي (روزفلت) في مختلف المناسبات، حيث قال في إحدى تلك التصريحات: "بأنّه لن يتخذ أي خطوة جديدة في المستقبل بخصوص حلِّ القضية إلاّ بعد مشاورة العرب وعلى الأسس الذي يحفظ حقوقهم (غنيم، 1982م، ص 73) ، والشيء نفسه كانت تفعله بريطانيا، وبالتالي عاش العرب على حسن نوايا تلك الدول، والتي كانت بالأساس هي صاحبة فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين خاصةً وأنَّ بريطانيا كانت هي صاحبة الوعد وأمريكا الداعمة له سياسياً وعسكرياً.

ولتتبع جهود الجامعة العربية بخصوص القضية الفلسطينية لا بد من تسليط الضوء على مرحلة تأسيس الجامعة ولو بشكلٍ مبسَّط، ونظرة الدول المؤسسة للجامعة للحل في تلك الفترة.

أولاً– فلسطين في بروتوكول وميثاق الجامعة العربية:

قبل الحديث عن القضية الفلسطينية في جلسات المحادثات التمهيدية التي جرت بين الزعماء العرب في مرحلة التأسيس للجامعة العربية، لا بد من تسليط الضوء ولو قليلاً على ظروف المنطقة العربية بصفةٍ عامة والدول المؤسسة للجامعة مجتمعة بالإسكندرية خاصة، والموقعة على ما يعرف ببروتوكول الإسكندرية.

من المعروف أنَّ المنطقة العربية كانت جزءاً من الساحة التي دارت عليها الحرب العالمية الثانية، وملامح الحرب غير واضحة في تلك الفترة والتي صاحبت تصريح وزير خارجية بريطانيا السابق بخصوص التعاون العربي، والذي كان الغرض منه هو

إبقاء العرب بإمكانياتهم البشرية والاقتصادية إلى جانب الحلفاء خلال فترة الحرب (صفوة، 1992م، ص 14)، وخوفاً من ظهور منافس جديد لها بالمنطقة خلال أو بعد الحرب.

هذه الأسباب وغيرها جعلت بريطانيا تطلق تصريح آخر بعد سنتين من التصريح الأول، في المقابل كانت الدول العربية الموقعة على البروتوكول ليست دول مستقلة بالمعنى التام والشامل لكلمة الاستقلال، فأغلبها مرتبطة بمعاهدات استراتيجية مثل مصر بمعاهدة (1936) والعراق بمعاهدة (1930) والأردن تحت النفوذ المباشر وسوريا ولبنان تحت الوصاية الفرنسية وفلسطين تحت الانتداب البريطاني(يحي، 1998م، ص 66)، في هذه الظروف السياسية الصعبة تم توجيه الدعوة لتلك الدول للاجتماع في الإسكندرية (نفس المصر، ص 67)، افتتح (النحاس) اللقاء مع كل وفد على حده لمعرفة موقف كل حكومة من الموضوع بشكل منفصل، بخصوص موضوع الوحدة العربية والاتحاد العربي، وكانت البداية مع وفد العراق ثم الأردن ويليه السعودية ثم سوريا ولبنان وأخيراً مع الوفد اليمني، وكان الغرض هو الوقوف على رأي وتصور كل وفد من مسألة الاتحاد والتعاون العربي، وغادرت الوفود الإسكندرية بعد أن تمَّ الاتفاق على عقد لقاء آخر يكون هذه المرة جماعي، والبدء في المحادثات الرسمية، وحُدِّد يوم 25 سبتمبر 1944م برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري.

بدأ النقاش حول أهم النقاط الأساسية المتعلقة بموضوع الاتحاد والتعاون العربي وما تتعرض له فلسطين من مؤامرات، وعندما طُرِح موضوع التعاون السياسي بدأت وجهات النظر في الاختلاف، وبدأ كل وفد يبدي وجهة نظر حكومته حول المسألة مبرراً ذلك بأسبابٍ خاصة تخصُّ بلاده، مع ملاحظة أنَّ كل الوفود الممثلين لبلدانهم لم تكن لديهم صلاحية التصرف خارج نطاق التوصيات المزودين بها من قبل حكَّامهم (الشقيري، 1973م، ص 74)، وبدءوا في طرح آرائهم وإن كانوا قد اتفقوا على شيءٍ واحد وهو ترك موضوع التعاون والتنسيق السياسي لفترات لاحقة مع أخذ ظروف كل دولة، وإنْ كان ولا بد فيجب ألاَّ يخرج ذلك التعاون عن نطاق التشاور وليس الإلزام.

ثم تحوّل النقاش إلى نقطة أو مسألة ثانية ومهمة، وهي إمكانية إنشاء حكومة مركزية وكان الرفض لها تحت ذريعة الظروف السياسية لكل بلد، وإنْ كان الوفد السوري له رأي في هذه المسألة، ثم تحَّول النقاش إلى أهم نقطة وهي قضية فلسطين، ومن أجل ذلك تمَّ استدعاء السيد موسى العلمي ممثلاً عن القوة والأحزاب الفلسطينية ليوضح للحاضرين في شكل بيان عن الوضع في فلسطين وما آل إليه الوضع داخل فلسطين منذ وعد بلفور إلى هذه اللحظة التي يجتمعون فيها بالإسكندرية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إبادة وتهجير واغتصاب أراضي على يد العصابات الصهيونية مدعومة من قبل بريطانيا، مختتماً حديثه باقتراح تأسيس صندوق أسماه (صندوق الإنقاذ للأراضي العربية).

بعد ذلك وبعد أخذٍ وردٍّ وجدال اتفق الحاضرون على إصدار بيان بخصوص فلسطين تلاه مصطفى النحاس تضمن أربع نقاط هي:

1- التأكيد على عروبة فلسطين، وكأنَّ فلسطين لم تكن قبل ذلك عربية.

2- استلطاف بريطانيا لوقف هجرة اليهود إلى فلسطين.

3- اقتراح بشأن تأسيس صندوق لإنقاذ أراضي فلسطين.

4- تكليف مصطفى النحاس برئاسة لجنة مهمتها بذل الجهود من أجل عودة المبعدين من الشعب الفلسطيني(رشيد، مرجع سابق، ص 24).

بعد ذلك جرت مراسم التوقيع على البروتوكول (في السابع من أكتوبر سنة 1944م)(*)، وكانت أول خطوة في التخاذل العربي تجاه فلسطين عندما لم يسمح لممثل فلسطين بالتوقيع على البروتوكول أسوةً بباقي وفود الحاضرين بحجة أنَّ فلسطين لم تكن دولة مستقلة، وبالتالي ممثلها ليس مخولاً بالتوقيع، وغادرت الوفود العربية الإسكندرية وذلك لعرض ما تمَّ الاتفاق عليه على حكوماتهم وأخذ رأيها مقروناً بالتوجيهات وعرضها في الاجتماع القادم الذي سوف تتمُّ الدعوة له لاحقاً، والذي حُدِّد تاريخه في فبراير سنة 1945م، وبدأت الاجتماعات تحت مسمَّى اللجنة الفرعية السياسية من أجل الاستماع إلى وجهة نظر كل حكومة مسترشدين بالبروتوكول ورأي كل حكومة عربية بالموضوع المطروح.

بدأت المشاورات هذه المرَّة برئاسة (علي ماهر) رئيس وزراء مصر، واتَّضح منذ البداية هوَّة الخلاف بين الأشقاء العرب من خلال محاولة كل وفد فرض رأي حكومته من مشروع التعاون العربي مستنداً إلى التوجيهات التي زُوِّد بها من قبل حكومته (يحيى، مرجع سابق، ص 124) ، باستثناء وفد اليمن الذي لم يحضر جلسة الافتتاح ووفد فلسطين بحجة السيادة والاستقلال.

تقدم رئيس الوفد السعودي يوسف ياسين بعدد من المقترحات والتي كانت بمثابة مبادئ طلب من الحاضرين ضرورة الاسترشاد بها في المناقشات منها على سبيل المثال "عقد حلف بين الدول العربية يضمن التعاون وحق الجوار وأنَّ أيِّ تعاون بين الدول العربية يضمن التعاون وحق الجوار، ويكون القصد منه هو الدفاع عن النفس وليس موجهاً لأيِّ دولة عربية، وتحريم الحرب بين الدول العربية وتسوية الخلافات بينها بالتحاور، وكان القصد من النقطة الأخيرة موجهة إلى الأردن والتي تعني رفض مشروع سوريا الكبرى بتأكيده على احترام نظام الحكم في سوريا ولبنان إلى غير ذلك من المبادئ(المرجع نفسه، ص 142-143).

ثم تواصلت المناقشات بين أخذٍ وردّ بين الوفود المشاركة تمخضت عن مشروعين: مشروع عراقي يحث على ضرورة إلزام مجلس الجامعة العربية بتنفيذ ما تبرمه الدول العربية الأعضاء فيما بينها من اتفاقيات، وكان الغرض من وراء ذلك هو رفض سياسة الأمير عبد الله القاضية بتحقيق حلمه (سوريا الكبرى). أمَّا بخصوص ردِّ العدوان فالقرار يلزم اتخاذه بالإجماع، إضافةً إلى نقاط أخرى تضمنها الميثاق فيما بعد.

أمَّا المشروع اللبناني فقد حرص على مسألة الاستقلال والسيادة خوفاً من قيام الحكومة السورية بالمطالبة باسترجاع بعض المناطق التي اقتطعت منها وألحقت بلبنان (الشقيري، بدون تاريخ، ص 103).

جرى طرح هذه المشاريع وسط خلافات بين الوفود ممّا أجبر الوفد المصري على التدخل بين الحين والآخر من أجل التوضيح مستعيناً ببعض النقاط التي أمامه والتي تمَّ إرسالها له من قبل الوزير الأمريكي المفوض إلى رئيس اللجنة وكانت مترجمة بالعربية والخاصة بالمسودة لمشروع تأسيس هيئة الأمم المتحدة المنعقدة في مدينة جورج تاون بواشنطن في أكتوبر سنة 1944م(المرجع نفسه، ص 100).

وهنا لا بد من طرح بعض التساؤلات: مثلاً لماذا يتمُّ الاستعانة بتلك المقترحات في هذا الوقت؟ وهل أصبحت أمريكا تكمل الدور البريطاني بخصوص مسألة الاتحاد العربي؟ أو أنَّ الدولتين تسيران وفق تفاهم مشترك بخصوص موضوع الوحدة والتعاون العربي من منظور الحفاظ على المصالح المشتركة في المنطقة العربية لفترة ما بعد الحرب.

انتقل بعد ذلك الحوار لمناقشة باقي المسائل المتعلقة بالعضوية وشروطها وكيفية الانضمام وغيره من المواد التنظيمية، ونرجع إلى موضوع القضية الفلسطينية والتي كانت أحد الأسباب التي تأسست الجامعة العربية من أجلها، حيث نجد أنَّ قضية فلسطين لم تكن قد أخذت مكان الصدارة في جلسات النقاش (المرجع نفسه، ص 83)، من منطلق أنَّ كل دولة عضو كان يهمها بالدرجة الأولى حماية مصالحها من منطلق السيادة والاستقلال متجنبةً إعطاء أيِّ تعهُّد قد تصبح مطالبة بتنفيذه مستقبلاً؛ ولهذا السبب لم يسمح لفلسطين بالمشاركة بوفد رسمي في جلسات النقاش حتى لا تطالب الدول العربية بضرورة تنفيذ أي قرار قد يتخذ بخصوص فلسطين، مستغلين تحفظ لبنان بخصوص هذه المسألة والتي تذرّعت بالاستقلال والسيادة، وبالتالي جرى سحب ورقة رابحة من ممثل الشعب الفلسطيني (موسى العلمي) لكي تتولى الدول العربية التحدث باسم الشعب الفلسطيني مستقبلاً بدلاً من الشعب الفلسطيني صاحب القضية، وهذا أحد إخفاقات الجامعة العربية؛ لأنَّ الميثاق الذي تمَّ التوقيع عليه بتاريخ 25 مارس 1945م لم يشر في أيٍّ من مواده إلى الآلية التي سوف يتمُّ من خلالها الدفاع عن الشعب الفلسطيني، وبدلاً عن ذلك تمَّ إرفاق ملحق خاص بفلسطين يؤكد مجدداً على عروبة فلسطين في بضعة أسطر لقضية ظلت ولازالت عالقة في قلوب العرب لمدَّة ثمان وعشرين سنة قبل تأسيس الجامعة.

أمَّا بخصوص طريقة دفاع العرب من خلال جامعتهم عن القضية الفلسطينية والوسائل والأدوات التي استخدمت لحل القضية فسوف يتم التحدث عنها فيما بعد.

ثانياً– جهود الجامعة العربية بخصوص القضية الفلسطينية بعد مرحلة التأسيس:

لقد مرَّ على القضية الفلسطينية عند إنشاء الجامعة العربية فترة من الزمن عملت بريطانيا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة لتنفيذ وعد بلفور وإقامة الدولة الصهيونية، وهكذا وُلِدت الجامعة العربية لتواجه أول اختبار لها، فنظراً للحالة التي يعيشها العرب وازدياد الخطر الصهيوني وعدم وجود موقف فلسطيني موحد، كل هذه الأمور دفعت بالجامعة العربية وهي حديثة النشأة إلى اتخاذ أول خطوة عملية "وهي إنشاء اللجنة العربية العليا لفلسطين في سبتمبر 1945م".

إلاّ أنّ هذه اللجنة لم تستطع الصمود في وجه الانقسامات العربية والفلسطينية، فقد انقسم الفلسطينيون إلى كتلتين هما (اللجنة العربية العليا – والجبهة العربية العليا) (الحسن، 1990م، ص 33)، حاولت الجامعة العربية توحيد الصف الفلسطيني من خلال محاولة تقريب وجهات النظر، وقد أثمرت تلك الجهود على إنشاء هيئة جديدة تحت مسمَّى (الهيئة العربية العليا)، حيث تمَّ حذف كلمتي (اللجنة – والجبهة) واستبدالهما بكلمة (الهيئة) في يونيو 1946م، واتخاذ القاهرة مقراً لتلك الهيئة وانتخاب الحاج أمين الحسيني أميناً لها، وكانت أول الإخفاقات أنَّه كان من المفروض أن يكون مقرُّ تلك الهيئة داخل فلسطين حتى تكون على مقربة من الشعب الفلسطيني وذلك لملء الفراغ بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني، ولتلبي بعض تطلعات الشعب الفلسطيني من ناحية واسترضاء الزعماء العرب المكبلين بميثاق ضعيف همَّه الوحيد الحفاظ على السيادة والاستقلال من ناحيةٍ أخرى، أمَّا فلسطين فكانت في آخر اهتمامات أولئك الزعماء، وكانت أول خطوة اتخذتها الجامعة العربية هي دعوة مجلس الجامعة للانعقاد في دورته

الثانية في نهاية أكتوبر 1945م (جامع،2004م، ص 189)، استمرت المناقشات لفترة تقارب من الشهر ونصف الشهر، وكان أول اختبار حقيقي للجامعة ممثلة في أعضائها في مدى التزامهم بما تم التوقيع عليه.

خلال تلك الفترة استفحل الخطر الصهيوني بازدياد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وبعد مداولات مطولة تمَّ الخروج ببعض القرارات الهزيلة والتي تنمُّ عن عدم جدية من وقّعوا عليها، منها:

أولاً- تقديم مذكرة إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية للمساعدة على وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
ثانياً- تشكيل لجنة للمحافظة على الأراضي الفلسطينية.
ثالثاً- مقاطعة البضائع والمنتجات اليهودية.
رابعاً- إنشاء مكاتب للدعاية في الخارج.

كانت هذه أهم القرارات التي تمَّ اتخاذها في تلك الفترة وهي لم تكن بمستوى الطموح، وعلى الرغم من خلوّها من أيِّ دعم عسكري أو مالي للشعب الفلسطيني فإنَّه لم يتم الالتزام بها؛ لأنَّ الميثاق لم ينص في كل مواده بضرورة الالتزام بتنفيذ ما يصدر من قرارات(دروزة، 1992م، ص 39) ، بل جرى التأكيد على كيفية المحافظة على العلاقات مع بريطانيا وأمريكا على حساب الشعب الفلسطيني، مع ازدياد الخطر الصهيوني دعت مصر مجلس الجامعة إلى انعقاد مؤتمر قمة في مصر في (إنشاص) شهر يونيو 1946م لتدارس الوضع الراهن في فلسطين، وبعد مداولات تم اتخاذ بعض القرارات والتي لا تخلو من الضعف وعدم الجدية، بل كانت قرارات في شكل بيان سياسي يُذكِّر بعروبة فلسطين ورفض الهجرة اليهودية وإبداء الأسف على نقض بريطانيا لبنود الكتاب الأبيض لسنة 1939م، وحرص العرب على صداقة بريطانيا وأمريكا وهذه هي أهم القرارات (يحيى، مرجع سابق، ص 207).

وبالتالي كانت مثل سابقتها تنقصها الجدية وعدم اتخاذ خطوات عملية جادة تجبر تلك الدول الداعمة للهجرة اليهودية على ضرورة مراجعة نفسها وعمل اعتبار للعرب، وهذا ما شجَّع الصهاينة على التمادي أكثر في الهجرة إلى فلسطين واتّباع سياسة الترويع للشعب الفلسطيني الأعزل، ومرَّة أخرى لم يتم تضمين تلك القرارات أيِّ خطوة عملية واحدة تساعد الشعب الفلسطيني على الصمود والثبات فوق أرضه سوى بالسلاح أو المال أو عدم الاعتماد فقط على المواقف السياسية، وكانت محصِّلة ذلك الاجتماع صفر.

أمام غضب الشارع العربي ومحاولة من الحكام العرب للحفاظ على ماء الوجه، تمَّ دعوة مجلس الجامعة من جديد للانعقاد في دورة غير عادية بمنتجع إنشاص بمصر في يونيو 1946م وكانت المخابرات البريطانية غير بعيدة وتتابع تحركات القادة العرب وجامعتهم (جامع، مرجع سابق، ص 190) ، بدأ الاجتماع بخطب رنّانة تمجد فلسطين ومذكِّرة مرة أخرى بعروبة فلسطين مع التركيز على قوة العلاقات العربية مع بريطانيا وأمريكا، وضرورة الحفاظ عليها، وأنَّ الشعب الفلسطيني يكفيه أن يجدد ثقته بالقادة العرب وجامعتهم.

حاول رئيس الوفد المصري حافظ إبراهيم تنبيه الحاضرين إلى: "أنَّ الطريق الذي يسير فيه العرب لتحرير فلسطين أصبح يثير الشك لدى العرب عامةً، وأنَّه يجب اتخاذ المواقف التي تزيل الخوف والشك من نفوس العرب" (دروزة، مرجع سابق، ص

237). طرح موضوع الجلسة وهو القضيَّة الفلسطينية لبحثه من جميع الجوانب، وتمَّ الاتفاق هذه المرَّة على أن تكون القرارات المتخذة في هذا الاجتماع قرارات سرية في جزء منها.

كانت تلك القرارات السرية منها أو العلنية لم تخرج عن نطاق التنديد بالممارسات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني مع الاستجداء لبريطانيا، وكان القرار الأخطر والأهم في هذه الدورة والذي يعتبر ترجمة واضحة للضعف العربي وللجامعة وهو القرار رقم (2)[188] الذي ينصُّ صراحةً على إحالة القضية إلى الأمم المتحدة، ولقد كان هذا القرار وغيره من القرارات يدل دلالة واضحة على أمرين مهمين هما:

أولاً– عدم قدرة الجامعة العربية على حل القضيَّة، وهذا يعني اعتراف العرب بفشلهم.

ثانياً– تدويل القضية وبالتالي يزيح العرب عن كاهلهم همَّاً كبيراً طالما جثم على صدورهم.

أمّا باقي القرارات فلم تخرج عن نطاق التنديد، وكانت كل القرارات السرية منها والعلنية لا تساوي ثمن الحبر التي كتبت به، وبالتالي ظهرت مرَّة أخرى عدم الجدية لدى الوفود العربية من جديد في عدم اتخاذ قرارات تكون بمستوى الحدث، مثل دعم الشعب الفلسطيني مادياً وعسكرياً وسياسياً، وفتح معسكرات التدريب أمام الشباب الفلسطيني والعربي للتدريب ومقاتلة الصهاينة بعد فتح الحدود مع فلسطين.

تلك السياسة التي اتّبعها القادة العرب ممثلين في جامعتهم، جعلت الصهاينة مقتنعين بأنَّ العرب ليس لديهم الرغبة ولا القدرة في اتخاذ قرارات قد تُفْشِلُ مشروعهم في فلسطين، وأنَّهم ليس لديهم أكثر من التنديد والاستنكار؛ لذلك تضاعف الإرهاب الصهيوني، والغريب أنَّه كلَّما تمادى الصهاينة في جبروتهم ضد الشعب الفلسطيني يتداعى القادة العرب إلى الدعوة لعقد اجتماع طارئ لبحث الوضع الراهن وإيجاد حل ينقذ الشعب الفلسطيني، لذلك انعقد مجلس الجامعة في أكتوبر 1946م لتدارس الوضع الذي آل إليه الشعب الفلسطيني ومناقشة ما بدأ يتداول حول ضرورة تقسيم فلسطين كحل للقضية مع ضرورة اللجوء إلى تطبيق قرارات (بلودان) السِرِّية والتي لم تكن إلاّ فقاقيع هواءٍ، حيث كانت القرارات الأربعة التي تمَّ اتخاذها لم تخرج عن نطاق الاحتجاج والاستنكار(الشقيري، مرجع سابق، ص 210)، وكان القرار الذي يحمل الرقم (4) أغربها، والذي ينصُّ على: "... الاحتجاج على أي قرار يرمي إلى تقسيم فلسطين.

فبدلاً من أن يسعى العرب إلى الحيلولة دون التقسيم ويعلنون رفضهم لأيِّ فكر بخصوص ذلك، نجدهم يكتفون بالاحتجاج على ذلك فقط، وهذه الطريقة في التعامل مع القضيَّة الفلسطينية جعلت الدول الكبرى تفعل ما تريد؛ لأنَّها متأكدة سلفاً من أنَّ العرب ليس لديهم القدرة على تعطيل أيِّ قرار يُتّخذْ من قِبَل تلك الدول، وفي ختام ذلك الاجتماع صدر بيان سياسي تم التأكيد فيه من جديد على: "عروبة فلسطين مع اتخاذ كافة ما من شأنه الحفاظ على أن تبقى فلسطين عربية؛ لأنَّها جزءاً من الوطن العربي.

هذا كل ما تستطيع الجامعة العربية أن تتخذه من قرارات، وبالتالي أصبحت هي وقراراتها محل سخرية من قبل العامة والخاصة (دروزة، 1960م، ص 78)، وجاء الردُّ هذه المرَّة من العدو نفسه من الصهاينة، ولكي يثبتوا للعرب عدم اكتراثهم

188– نص القرار رقم (2): "عرض القضية على الأمم المتحدة إذا لم تنته المفاوضات مع بريطانيا إلى حل".

بقراراتهم عقدوا مؤتمراً لهم في سويسرا في نفس الوقت الذي كان القادة العرب مجتمعين في القاهرة، وكانت كل الخطب والكلمات تصبُّ في إطار فتح باب الهجرة أمام الصهاينة، وأن يكون أمر الهجرة من اختصاص الوكالة اليهودية، وهذا يظهر الفرق الشاسع بين ما قرره العرب وما نادت به الوكالة اليهودية انتهى عام 1946م لتنتهي معه آمال الشعب الفلسطيني المعلقة على الجامعة العربية، وبالتالي تدخل القضيَّة الفلسطينية مرحلة جديدة وخطيرة وهي مرحلة التدويل، وهذا يعني أنّ القضية الفلسطينية قد خرجت من أيدي العرب وجامعتهم لتدخل أروقة الأمم المتحدة، وبذلك يضيف العرب عجزاً جديداً إلى عجزهم السابق.

ألقى وزير خارجية بريطانيا في شهر فبراير 1947م أمام مجلس العموم البريطاني خطاباً استعرض فيه القضيَّة الفلسطينية منذ نشأتها، وأظهر التناقض الواضح بين وعد بلفور وصك الانتداب، وأنَّه ليس في مقدور بريطانيا فرض تسوية بالقوة، وأنَّ تدخُّل أمريكا في المشكلة قد زاد من تعقيدها؛ لذلك فإنَّ بريطانيا سوف تتخلى عن أعباء الانتداب وأنَّها تفكر جدياً في تحويل القضية برمتها إلى الأمم المتحدة.

تدويل القضية وفرض التقسيم:

بعد أن أيقن القادة العرب ممثلين في جامعتهم بعجزهم عن إيجاد حلٍّ عادلٍ للقضيَّة الفلسطينية، بدأت أول خطوة تجاه التدويل من خلال ربط الموضوع بالمفاوضات مع بريطانيا لقناعتهم بأنَّهم لن يتحصَّلوا على أيِّ شيءٍ من بريطانيا؛ لأنَّ بريطانيا ماضية في تنفيذ ما التزمت به للصهاينة، وكالعادة تنادى العرب إلى عقد مؤتمر آخر هذه المرَّة بـ (بلودان) في يونيو 1946م، وكانت أحد قراراته هي ضرورة عرض القضية برمتها على الأمم المتحدة إذا ما فشلت المفاوضات مع بريطانيا.

صدر العديد من القرارات من ذلك المؤتمر كما أشرنا سابقاً، ومنها القرار الذي يحمل رقم (2) والذي ينصُّ على: "... أن يكون عرض القضيَّة على الأمم المتحدة على أساس إنهاء الانتداب البريطاني ..."[189].

بدأ الموقف البريطاني يسير في اتجاه الخطوة الثانية، وعلى العادة البريطانية لا بد من دغدغة أحلام العرب، وقد عبَّر عن هذا الموقف وزير خارجية بريطانيا (بيفن) في فبراير 1947م في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني، مستعرضاً تاريخ القضيَّة الفلسطينية من وعد بلفور إلى تلك الفترة، وأنَّه اتَّضح بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ هناك تداخل بين وعد بلفور وصك الانتداب، وأنّ تدخل أمريكا زاد الأمر سوءاً وتعقيداً، لذا فمن الحكمة أن تتخلى بريطانيا عن الانتداب وتحويل القضية إلى الأمم المتحدة.

وهنا لا بد من طرح بعض التساؤلات التي تفرض نفسها مثلاً: لماذا بعد هذه الفترة الطويلة والتي عانى فيها الشعب الفلسطيني من عذاب وحرمان وتهجير، وبعد هذا كله اكتشفت بريطانيا صعوبة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية؟ ولماذا في هذا التوقيت تحديداً؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها لابد من الأخذ في الاعتبار بعض الأمور المهمة منها:

أولاً– المتغيرات الدولية المتمثلة في تأسيس الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تضم في عضويتها دولاً تدور في فلك السياسة البريطانية أو الأمريكية، وبالتالي من السهل الضغط عليها سياسياً أو اقتصادياً إذا ما دعت الحاجة إلى إجراء تصويت.

189- باقي القرارات: القرار رقم (3) إنشاء لجنة لدراسة القضية الفلسطينية من جميع جوانبها. (4) إرسال احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية على تساهلها بموضوع الهجرة إلى فلسطين.

ثانياً– وصول بريطانيا إلى قناعة أنَّ العرب لا يستطيعون منع أو عرقلة أيِّ قرار يتمُّ اتِّخاذه بخصوص القضيَّة؛ لأنَّ بريطانيا من خلال تجاربها السابقة مع العرب أصبحت على قناعةٍ تامَّةٍ بأنَّ العرب ليس لديهم القوة التي يواجهون بها ماعدا التنديد والاستنكار، وبالتالي ليس بإمكانهم اتخاذ قرارات حاسمة وعليه: جاءت الخطوة البريطانية التالية بالتنسيق مع الولايات المتحدة في أول أبريل 1947م قررت الحكومة البريطانية إرسال مذكرة للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بخصوص عرض القضية في دورة خاصة، تلي هذه الخطوة خطوة أخرى وهي الإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق يتم انتخاب أعضائها من بين أعضاء الأمم المتحدة، والسبب معروف وقد تمت الإشارة إليه سابقا (البرناوي، 1999م ص 127)، حاول العرب استباق الأحداث فتنادوا إلى عقد اجتماع من أجل الخروج بموقف موحد ومشترك إذا ما تم الإصرار على إرسال تلك اللجنة إلى فلسطين، عقد الاجتماع بالقاهرة وبعد أخذٍ وردٍّ تمَّ الاتفاق على نقطتين هما:

أولاً– الطلب من مندوبي العرب لدى الأمم المتحدة عرقلة انتخاب تلك اللجنة.

ثانياً– محاولة فرض موضوع استقلال فلسطين على اجتماع الهيئة.

هذا ما تمَّ الاتفاق عليه، وحاول المندوبون العرب عرقلة تشكيل تلك اللجنة وعرض موضوع استقلال فلسطين ولكن دون جدوى؛ لأنَّ بريطانيا وأمريكا – كما أشرنا سابقاً – لم ولن توافق على ذلك باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، ولم يحاول مندوبو العرب استغلال موقف الاتحاد السوفييتي سابقاً في تلك الفترة والذي كان داعماً لاستقلال فلسطين في دولة تضم جميع المكونات.

بعد فشل العرب وجامعتهم من خلال مندوبيهم في هيئة الأمم المتحدة، تقرر إرسال تلك اللجنة، وقرَّر الشعب الفلسطيني عبر قياداته عدم مقابلة تلك اللجنة إلاّ إذا كان موضوع استقلال فلسطين من ضمن مهامها، وفي المقابل زادت العصابات الصهيونية من ضغطها على أعضاء تلك اللجنة من خلال القيام بعدة أعمال إرهابية من تفجيرٍ واغتيال وخطف بقصد إيصال رسالة إلى أعضاء اللجنة ومن أرسلهم بأنَّ اليهود لن يتخلوا عن مشروعهم، إضافةً إلى ما رافق تلك الفترة من إدخال آلاف الصهاينة إلى فلسطين أمام مرأى ومسمع الأمم المتحدة.

أمَّا على المستوى الرسمي العربي فقد تمَّ الاتفاق على مقابلة تلك اللجنة تحت ستار المسؤولية وضرورة شرح الموقف العربي بخصوص القضيَّة، بعد ذلك غادرت اللجنة لبنان إلى جنيف لوضع تقرير حول الأوضاع في فلسطين (البرناوي، مرجع سابق، ص 126)، جاء التقرير حسب ما خُطِّطَ له من قبل بريطانيا والصهاينة، فأوصى بضرورة التقسيم، أي تقسيم فلسطين الجغرافية إلى ثلاثة مناطق: دولة يهودية، وأخرى عربية، ومنطقة دولية تشمل الأماكن المقدسة في القدس.

لقد اتَّضح بما لا يدع مجالاً للشكِّ أنَّ تلك اللجنة كانت منحازة بشكلٍ سافرٍ إلى جانب الصهاينة؛ لأنَّ أغلب أعضاء تلك الدول باللجنة على علاقة بالصهيونية، وكان الرد العربي على اقتراح التقسيم ردّاً غير متوازن، فعلى المستوى الشعبي قوبل بالمظاهرات الشعبية التي عمَّت بعض الدول العربية المحيطة بفلسطين وخاصةً في سوريا ولبنان ومصر، وعبَّرت الجماهير العربية على رفضها ومطالبة الحكام العرب من خلال جامعتهم باتخاذ قرارات حاسمة مثل تسليح الشعب الفلسطيني وفتح الحدود أمام المتطوعين العرب، أمَّا على المستوى الرسمي فقد تمَّت الدعوة إلى عقد اجتماعٍ طارئٍ في (صوفر) بلبنان في سبتمبر 1947م، وبعد إلقاء الخطب والتي لا تخلوا من التذكير بعروبة فلسطين وعبارات التنديد والاستنكار وتحميل بريطانيا وأمريكا المسؤولية التامة لما

آلت إليه الأوضاع في فلسطين، والتلويح بتنفيذ مقررات (بلودان) السِرِّية والتي لا تعدو أن تكون فقاعات هواء (يحيى، مرجع سابق، ص 237).

القضية مرة ثانية أمام الأمم المتحدة:

بعد أن قدّمت اللجنة الدولية تقريرها الخاص بفلسطين، تمَّت الدعوة مجدداً إلى عقد جلسة بالأمم المتحدة في دورتها العادية في سبتمبر سنة 1947م، بدأت الجلسة بكلمةٍ لمندوب الولايات المتحدة الأمريكية والتي أعلن فيها موافقة بلاده على تقرير اللجنة الدولية الخاص بإقامة دولة يهودية في فلسطين، تم اقترح إنشاء قوة دولية للإشراف على الأمن أثناء الفترة الانتقالية، مع العلم أنَّ الأمم المتحدة سمحت في تلك الدورة لأحد زعماء الصهاينة بالتحدث أثناء فترة الانعقاد بدون أيِّ صفةٍ رسميةٍ وهو (وايزمن)، ثم تحدث الوفد الروسي والذي عبر هو الآخر عن تأييد بلاده للتقسيم، وتابع باقي الوفود في إلقاء كلمات بلدانهم بين مؤيِّدٍ للتقسيم ومعارض له، أمَّا المندوب البريطاني فقد أكَّد على موقف بلاده السابق والخاص بالجلاء وإنهاء الانتداب في أقرب وقت ممكن وعدم تحمل مزيداً من المتاعب، وأنَّها سوف تقف على الحياد من موضوع التصويت، وأنَّ موضوع جلائها يجب أن يتم بعد تسليم السلطة إلى سلطة أخرى (دروزة، مرجع سابق، ص 110) وكان يقصد بذلك الصهاينة، وبعد الانتهاء من إلقاء الكلمات قررت اللجنة تأليف لجنتين فرعيتين لإعداد مشروعات مفصَّلة، قدَّمت اللجنة الفرعية الأولى مشروعها والذي اشتمل باختصار على:

- إنهاء الانتداب وبروز الدولتين بعد ذلك بشهرين.
- تشكيل لجنة من الأمم المتحدة للإشراف وتنفيذ التقسيم.
- تأليف حكومتين مؤقتتين تقومان بإجراء انتخابات إلى غير ذلك.

أمَّا اللجنة الفرعية الثانية فقدَّمت مشروعها والذي يحتوي على تشكيل حكومة مؤقتة تدير جميع فلسطين وتبدأ بريطانيا بالجلاء بعد سنة من قيام تلك الدولة مع وقف الهجرة خلال تلك الفترة إلى غير ذلك من الأمور التنظيمية.

في الرابع والعشرين من أكتوبر طُرِحَ مشروع الدولة الموحدة للتصويت فقط، حيث تمَّ رفضه من تسعة عشر دولة وأيّدته اثنتا عشرة دولة، وامتناع أربع عشرة دولة عن التصويت[190]، وهنا تدخل المندوبون العرب فاقترحوا اقتراحاً ينقل القضية إلى محكمة العدل الدولية، فتمَّ معارضة هذا الاقتراح والاقتراح الآخر كذلك والذي ينصُّ على استشارة محكمة العدل الدولية بشرعية هيئة الأمم المتحدة في تنفيذ قرار التقسيم (دروزة، المرجع نفسه، ص 112).

وبعد ذلك تدخَّلت الولايات المتحدة من جديد بطلبٍ لتأجيل التصويت وذلك من أجل ممارسة مزيداً من الضغوط على بعض الدول التي صوتت في البداية ضد القرار من أجل جعلها تغير موقفها من قرار التقسيم مستخدمةً نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري ضد بعض تلك الدول لإجبارها على تغيير موقفها أمام هذا التحرك الأمريكي، ووقف مندوبو العرب عاجزين عن اتِّخاذ أيِّ خطوةٍ من شأنها حسم الأمر لصالح القضيَّة بالحيلولة دون صدور القرار، ولكن جرت الأمور حسبما هو مخطط لها من الدول الاستعمارية وخاصةً بريطانيا وأمريكا.

190- كان من المؤيدين للقرار من غير العرب: إيران – أفغانستان – باكستان – كوبا – ليبيريا – تركيا.

تمَّت الدعوة مرَّة أخرى إلى إعادة التصويت في نهاية تشرين الثاني، وبعد أن ضمنت الولايات المتحدة الأغلبية اللازمة لتمرير القرار، حيث جرى التصويت عليه بموافقة خمسة أصواتٍ ضد ثلاثة عشرة صوتاً وامتناع سبعة عشر دولة عن التصويت.

بعد أيامٍ قليلةٍ من تمرير القرار أدلى وزير المستعمرات البريطاني بتصريحٍ أكَّد فيه أنّ بلاده تقبل بالقرار وأنَّها ستبذل كل ما في وسعها من أجل تطبيقه[191]، وبالتالي كشفت بريطانيا عن وجهها القبيح بعد أن طمئنت العرب بأنَّها لن تمارس التصويت على القرار، وبمجرَّد إقراره هاهي تسرع إلى الاعتراف به.

موقف الجامعة العربية من قرار التقسيم:

لم يختلف موقف العرب حيال قرار التقسيم عن مواقفهم السابقة من خلال الجامعة العربية، حيث سارعوا إلى إصدار المزيد من قرارات التنديد والاستنكار مغلفة ببعض التهديدات، بالرغم من علمهم التام بأنَّ القرار سوف يصدر، في المقابل لم يقوموا بإعداد أيَّةِ خطةٍ لمجابهته في حال صدوره، وهنا أقصد بالاستعداد العسكري من وضع الخطط الطارئة وتوفير الأموال والسلاح وإعلان النفير العام وفتح معسكرات التدريب على حدود فلسطين ودعم الشعب الفلسطيني مالياً وعسكرياً داخل الأرض الفلسطينية، بل إنَّ العرب ممثلين في قادتهم لم يكن لديهم الإرادة الصادقة على فعل ذلك بدليل أنَّ أحد الأعضاء أعلن أنّ مشاركة بلاده في تلك الاستعدادات لن تتعدى جيوشها على حدود فلسطين فقط(الشقيري، مرجع سابق، ص 97).

إضافةً إلى ذلك كان القادة والزعماء العرب يُلوِّحون سابقاً بإمكانية استخدام سلاح النفط ضد الدول الداعمة للصهاينة والأغرب من ذلك أنَّ بعضاً من تلك الدول لم تقطع اتّصالها ومحادثتها الاقتصادية مع أمريكا متدرِّعين بأنَّ تعاونهم مع شركات وليس مع دول (نجم، 1995م، ص 143)، مع علمهم التام بالدور الذي قامت وتقوم به أمريكا في تأييدها الصهاينة.

في الختام يجب أَنْ نُذَكِّر بموقف الجامعة العربية ممثلة في أعضائها من عدم جدية العرب أعضاء الجامعة في تنفيذ أيِّ قرارٍ يتمُّ اتِّخاذه بخصوص القضيَّة الفلسطينية لسببٍ بسيطٍ وهو خلو ميثاق الجامعة من أيِّ نصٍّ يشير إلى ضرورة إلزام تلك الدول بتنفيذ أيِّ قرارٍ يتمُّ اتِّخاذه مثل عدم الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية، إلى السكوت عن الممارسات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، إلى عدم الاستعداد الكافي لوضع خطة تكون جاهزة وقت الحاجة بدليل أنه عندما تم اتخاذ قرار دخول فلسطين في حرب 1948م، كان أحد أسباب هزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب عدم وجود تنسيق مسبق بين الحكام العرب وقادة جيوشهم، وفي المقابل بدأ الصهاينة يعدّون أنفسهم للخطوة الأخرى وهي الإعلان عن ميلاد كيانهم السياسي، وبالتالي دخلت القضية الفلسطينية مرحلة حاسمة أخرى لا تقل خطورة عن سابقاتها.

الخلاصة

من خلال البحث والدراسة نخلص إلى النتائج الآتية:

191- صدر قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 – نوفمبر – 1947م والذي يحمل رقم 181.

1- تأسَّست الجامعة العربية في مارس 1945م في ظروف عربية ودولية صعبة، فالدول العربية التي أسست الجامعة العربية لم تكن دولاً مستقلة بالمعنى الصحيح، بل كانت إمَّا محتلة احتلالاً مباشراً أو مرتبطة بمعاهدات مثل مصر والعراق، وبالتالي هذه الوضعية جعلت تلك الدول لا تتمتع بالسيادة الكاملة، أمَّا الظروف الدولية فقد كان لها الأثر الكبير؛ لأنَّ الدول الاستعمارية كانت تريد الحفاظ على مصالحها لفترة ما بعد الحرب، وبالتالي بدأت تخطط لإيجاد كيان سياسي يحتوي الدول العربية ويحافظ في نفس الوقت على مصالحها.

2- كلُّ التصريحات التي صدرت من الزعماء العرب كانت تتلقفها الدول الاستعمارية خاصةً بريطانيا بتصريحاتٍ موازية تعلن فيها تأييدها لأيِّ توجُّهٍ من شأنه خلق نوع من التعاون بين الأقطار العربية بعيداً عن التنسيق العسكري أو السياسي، وقد تحققت أمنيات بريطانيا في ذلك من خلال ميثاق الجامعة العربية والذي أكَّد في مادته الأولى على مسألتين مهمتين أصبحتا فيما بعد من أهم المشاكل التي تواجه الجامعة في الالتزام بتنفيذ ما يُتَّخَذُ من قراراتٍ وهي مسألة السيادة والاستقلال، بل أصبحتا شرطاً أساسياً للانضمام للجامعة، كذلك خلوِّ الميثاق من أيِّ إشارةٍ إلى أيِّ إلزام في تنفيذ أيِّ قرار، بل ترك مسألة التنفيذ خاضعة لسياسة الدولة، وهذا ما انعكس على القضيَّة الفلسطينية.

3- ميثاق الجامعة العربية عامل فلسطين على أساس أنَّها دولة غير مستقلة، وبالتالي جرى من باب الترضية السماح للوفد الفلسطيني الاشتراك في اللجنة التحضيرية بصفة مراقب فقط، وبالتالي لا يجوز له حق التصويت أو التوقيع، بل جرى ذكر فلسطين بملحق خاص بالبروتوكول وآخر بالميثاق من باب الترضية، وكلُّ ما تمَّ ذكره في تلك الملاحق هو التذكير بعروبة فلسطين فقط، من خلال ذلك اتضح وجود ضعف في ميثاق الجامعة انعكس سلباً على أداء الجامعة العربية تجاه القضية الفلسطينية، لذلك لا بدَّ من الإشارة إلى ذلك في نقاط أهمها:

أولاً– الظروف السياسية التي تعيشها المنطقة العربية والتي تأسست فيها الجامعة العربية، فالعرب كانت في البداية غايتهم الاستقلال والاتحاد، وفي المقابل لم تكن هناك حاضنة شعبية جاهزة للدعاية ودعم تلك الطموحات بسبب الجهل والفقر والسيطرة الاستعمارية، وعدم وجود فكرة واضحة لشكل الوحدة أو التعاون، أَيْ أَنَّ فكرة الوحدة وُلِدت قبل أوانها.

ثانياً– الدول الموقعة على الميثاق لم تنظر إلى موضوع الوحدة والتعاون إلاَّ من خلال مصالحها وسيادتها، وبالتالي كانت نظرة تلك الدول لموضوع الجامعة على أساس أنَّه استكمالٍ للاستقلال فقط.

ثالثاً– لم يحاول أعضاء الجامعة العمل من داخل فلسطين، بل إنّ كل اللجان والهيئات التي شكلت بخصوص دعم الشعب الفلسطيني باشرت عملها من خارج فلسطين.

رابعاً– لم يحاول الزعماء العرب من خلال جامعتهم الخروج من دائرة ردِّ الفعل إلى الفعل، بل إنّ أغلب الاجتماعات والقرارات كانت تأتي كردِّ فعلٍ فقط.

خامساً– إشارة الميثاق في أحد مواده إلى حرية الدول الأعضاء في الجامعة عقد أيِّ معاهدات أو تحالفات مع أيِّ دولة غير عربية ساهم بشكلٍ مباشرٍ في ارتباط بعض من الأعضاء في عقد تحالفات، على سبيل المثال حلف بغداد ومعاهدات اقتصادية بين

السعودية والولايات المتحدة، كل ذلك جعل الدول الأعضاء تفضل المحافظة على تلك المعاهدات على حساب ما تمَّ التوقيع عليه في ميثاق الجامعة.

وأخيراً لا ننسى دور الدول المهيمنة على المنطقة وخاصةً بريطانيا باستبدال شعار (فَرِّق تَسُد) بشعار (اجمع احكم)، وهذا ما انعكس على الجامعة وعملها خاصةً فيما يخصُّ القضيَّة الفلسطينية، ممّا فتح الباب على مصرعيه أمام الأمم المتحدة لتتولّى القضية.

المصادر والمراجع

1- الشقيري، أحمد ، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء**، دار العودة، بيروت.

2- الشقيري، أحمد ، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية**، دار أبو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس.

3- الشقيري، أحمد ، **إنّي أُتّهم**، دار العودة، بيروت، 1973م.

4- صفوت، نجدت فتحي ، **من نافذة السفارة – العرب في ضوء الوثائق البريطانية**، رياض الدنيس للكتب والنشر، لندن، قبرص، (ط1)، 1992م.

5- البرناوي، سالم حسن ، **القضية الفلسطينية– دراسة سياسية ثقافية**، جامعة قاريونس، بنغازي، (ط1)، 1999م.

6- الحسن، علي أبو ، **فلسطين في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة**، دار الحكمة، بيروت، (ط1)، 1990م.

7- رشيد، هارون هاشم ، **جامعة الدول العربية**، دار سراس للنشر، تونس، 1980م.

8- شكري، محمد عزيز ، **جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع**، دار ذات السلاسل، تونس، (ط1)، 1975م.

9- غنيم، عادل حسن ، **القضية الفلسطينية، دراسات معاصرة لبعض جوانبها**، دار الكتاب الجامعي القاهرة، 1982م.

10- يحيى، جلال ، **العالم العربي الحديث والمعاصر – مند الحرب العالمية الثانية**، ج3، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل، الإسكندرية، 1998م.

11- نجم، زين العابدين شمس الدين ، **العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية 1931 – 1945م**، دار الكتاب الجامعي، (ط1)، 1995م.

12- العثمان، عثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (ط1)، بيروت– لبنان، 2003م.

13- دروزة، محمد عزة ، **الحركة العربية الحديثة**، المجلد الثاني، المكتبة العصرية للنشر والطباعة، صيدا، 1960م.

14- جامع، الهادي العربي ، **الجامعة العربية وأزمة تنفيذ القرار (1945 – 1985م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2004م.